الأمم المتحدة
S/2015/620



Distr.: General
13 August 2015
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي الثلاثون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

أولا – مقدّمة

١ – مدّد مجلس الأمن في قراره ٢١٩٠ (٢٠١٤)، ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وطلب إليّ أن أطلعه بانتظام على الحالة على أرض الواقع وعلى تنفيذ ولاية البعثة. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية منذ صدور تقريري المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (S/2015/275)، وتوصيات بشأن تمديد ولاية البعثة وإجراء مزيد من التعديلات على البعثة.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – الحالة السياسية

٢ – ركز الخطاب السياسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير على التوقع بأن تأخذ الحكومة على عاتقها وبشكل كامل، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، جميع المسؤوليات الأمنية التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وأدى ذلك إلى زيادة الرقابة على أداء أجهزة الأمن في الدولة ومدى خضوعها للمساءلة. واستقطب اهتمامَ الجمهور أيضا ما يسود من تصورات لدى الجمهور بشأن الفساد المستشري والمقترح المقدم في سياق عملية مراجعة الدستور الداعي إلى إعلان ليبريا دولةً مسيحيةً.

٣ – وتصاعدت وتيرة الأعمال التشريعية في مجال إصلاح قطاع الأمن وسط مخاوف بشأن سوء سلوك الشرطة. ففي نيسان/أبريل، ناقش مجلس النواب مسألة تورط نائب مدير العمليات في الشرطة الوطنية الليبرية في حادث سير أجّج التوترات القائمة بين الشرطة وراكبي الدراجات النارية التجارية. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، قدم وزير العدل والمفتش العام للشرطة إحاطة إلى مجلس النواب بشأن مواجهة وقعت بين الشرطة وراكبي الدراجات النارية







التجارية في منطقة بينسفيل في مونروفيا، واقترحا مبادرات للحد من التوتر ومنع تكرار وقوع أعمال العنف. وفي اليوم التالي، فصلت الرئيسة إلين جونسون سيرليف ثلاثة من كبار المسؤولين في الشرطة هم نائب مدير العمليات، ومساعد مدير الشؤون الإدارية، ومساعد مدير الاستخبارات. وذكرت لجنة شؤون الدفاع التابعة لمجلس الشيوخ أنها لا تعارض قرارات الفصل، بيد أنها أعربت عن رأي مفاده أن تصرف الرئيسة قد قوض الجهود التي تبذلها السلطة التشريعية لمعالجة التوترات القائمة بين الشرطة وراكبي الدراجات النارية التجارية، وأوصت بإجراء حوار وطني بشأن إصلاح قطاع الأمن.

٤ - وناقشت السلطة التشريعية التحديات التي تعيق تنفيذ خطة نقل المسؤوليات التي وضعتها حكومة ليبريا بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وسلّط المشرعون الضوء على أوجه القصور في قدرات أجهزة الأمن الوطنية وعلى عدم كفاية المبلغ الذي خُصّص في أول الأمر في مشروع الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ لدعم تنفيذ الخطة، وقدره ١٥ مليون دولار. واستعرضت السلطة التشريعية تقارير أداء ميزانية قطاع العدالة والأمن لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مخصصات الميزانية الحالية، ووجَّهت إلى وزير العدل تعليمات بتقديم خطة ميزانية واقعية لتعزيز الأمن في المجالات التي حُدّدت بوصفها تنطوي على درجة عالية من الخطر، واقترن ذلك بدعوة وجهها بعض المشرعين إلى البعثة لتأجيل تخفيض قوامها. وأوصى مجلس الشيوخ بأن تلتمس الحكومة الدعم من الشركاء الدوليين لاستكمال التمويل اللازم لعملية نقل المسؤوليات الأمنية. وفي ١٧ حزيران/يونيه، التقت ممثلتي الخاصة لليبريا، كارين لادغرن، بكبار المسؤولين في السلطة التشريعية لتشجيعهم على تقديم الدعم لقطاع الأمن عن طريق إطلاق مبادرات لكسب ثقة الجمهور وتوفير الموارد اللازمة والرقابة الفعالة. وفي ٢٢ تموز/يوليه، أقر مجلس النواب الميزانية الوطنية التي رفعت مقدار المبالغ المخصصة لعملية نقل المسؤوليات الأمنية إلى ٢٠ مليون دولار، بشرط تحقيق الهدف المحدد لإيرادات الطوارئ، وقدره ١٠ ملايين دولار؛ ووافق مجلس الشيوخ عليها في ٦ آب/أغسطس.

٥ - وساهمت التخمينات حول الصعوبات المالية التي يواجهها قطاع النفط في إثارة قلق الجمهور من احتمال أن يكون تحصيل الإيرادات في المستقبل معرضاً للخطر. وفي ١٦ حزيران/يونيه، ناقش مجلس الشيوخ تقريرا أولياً يسلط الضوء على التحديات المالية الخطيرة التي تواجهها شركة النفط الوطنية الليبرية. وشدد على وجود عوامل مختلفة يمكن أن تقوّض برنامج النفط، ومن بينها انخفاض أسعار النفط، وخروج بعض الشركات من ليبريا، وأوجه القصور في الإدارة مثل كثرة عدد الموظفين بلا سبب ضروري، والمبالغة في مقدار الاستحقاقات الممنوحة للموظفين وأعضاء مجالس الإدارة. وفي ٢٣ حزيران/يونيه،

ألغت الرئيسة قرارات شركة النفط الوطنية الليبرية والهيئة الوطنية للموانئ، التي نصت على منح تعويضات كبيرة لكبار المديرين وأعضاء مجلس الإدارة المغادرين.

٦ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه، أعلنت وزيرة التعليم أن السنة الدراسية لعام ٢٠١٥ ستنتهي في ٣١ تموز/يوليه دون إجراء امتحانات للتلاميذ ولن تسفر إلا عن فرص محدودة للترفيع إلى الصفوف التالية. ونظم التلاميذ احتجاجات في مونروفيا وعدة مقاطعات، أما مجلس النواب، الذي كان قد أعطى توجيهات إلى الوزيرة لإبقاء المدارس مفتوحة، فقد سعى إلى استدعاء الرئيسة ووزيرة التعليم ووزير الإعلام والشؤون الثقافية والسياحة.

٧ - وأُجريت تغييرات في الحكومة. ففي ٢٨ أيار/مايو، أقر مجلس الشيوخ تعيين جورج فيرنر في منصب وزير التعليم، بعد أن كان ترشيحه سابقاً في منصب وزير الصحة والرعاية الاجتماعية قد رُفض. وفي حزيران/يونيه، أقر مجلس الشيوخ تعيين كل من وزير الصحة الجديد والرعاية الاجتماعية ونائبه، رغم المناقشة التي دارت في أول الأمر بشأن ما إذا كان من الضروري تعليق جلسات إقرار الترشيحات إلى حين استعراض التقرير الذي أصدرته المفوضية العامة لمراجعة الحسابات عن عملية التحقق من الامتثال التي أجرتها المفوضية بشأن نظام إدارة الحوادث في فرقة العمل الوطنية المعنية بفيروس إيبولا، الذي ورد فيه اسما ذينك المسؤولين.

٨ - وفي ٢١ نيسان/أبريل، أُجريت الانتخابات الفرعية في مقاطعة ريفر سيس لشغل مقعد في مجلس النواب بات شاغراً بعد فوز شاغله السابق في انتخابات مجلس الشيوخ لكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وجرت تلك الانتخابات في أجواء اتسمت بالسلمية، وبلغت نسبة إقبال الناخبين ٤٢ في المائة، وفاز بها مرشح حركة التغيير التدريجي. ومع ذلك تواصلت المنازعات ذات الصلة بانتخابات كانون الأول/ديسمبر. واستطاعت المفوضية الوطنية للانتخابات حلّ حوالي ٢٠ شكوى، وبتّت المحكمة العليا في ١٠ شكاوى. وظلت قضية واحدة قيد النظر أمام المحكمة العليا تتعلق بمقاطعة ماريلاند. وإضافة إلى ذلك، أدى قرار للمحكمة العليا أمر بإعادة الفرز الجزئي للأصوات التي أُدلي بها في مقاطعة لوفا في انتخابات مجلس الشيوخ إلى قضية ثالثة ما زالت قيد النظر أمام المفوضية. وفي ٧ آب/أغسطس، أمرت المحكمة بأن يعاد إجراء الاقتراع في ثلاث دوائر في مقاطعة بونغ.

٩ - وتُركّز الجهات السياسية الفاعلة على الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٧، التي يرى البعض أنها تمثل فرصة مجدية لجميع المرشحين إذ لن يشارك فيها أي مرشح يشغل المنصب. وإقرارا بأن من غير المرجح أن يكسب أي حزب سياسي الانتخابات بمفرده دون المرور بدورتي اقتراع، فإن الأحزاب، بما فيها حزبُ مؤتمر التغيير الديمقراطي وحزبُ الحرية المعارضان، قد بدأت فعلا في السعي إلى تشكيل تحالفات. وتلقى عدة مرشحين

طلبات من مناصريهم تدعوهم إلى المنافسة في الانتخابات، ومن بينهم نائب الرئيسة جوزيف بواكاي، والسناتور جورج ويياه من حزب مؤتمر التغيير الديمقراطي، وتشارلز برومسكين من حزب الحرية.

باء - المصالحة الوطنية والإصلاحات السياسية والحوكمة

١٠ - أُحرز بعض التقدم على مسار وضع منهجية ومبادئ توجيهية تشغيلية لبرنامج الاعتراف والمغفرة (برنامج كوخ بالافا) للوساطة والحوار. ولكن المسألة المهيمنة في هذه الفترة المشمولة بالتقرير كانت عملية مراجعة الدستور، وعلى وجه خاص ردود الفعل على التعديل المقترح الداعي إلى إعلان ليبريا دولة مسيحية، الذي سبب انقسامات على أسس دينية. واعترضت منظمات إسلامية على المقترح لكونه غير قانوني، في حين دعت بعض المنظمات المسيحية إلى إجراء استفتاء بشأنه. ودعت رئيسة ليبريا ورئيس مجلس الشيوخ المؤقت إلى التحلي بروح الوحدة الوطنية والتسامح الديني، في حين أن أعضاء مجلس الشيوخ، مثل جويل هوارد - تايلور وبرينس يورمي جونسون، أطلقوا حملة لتأييد المقترح. وفي ١٩ أيار/مايو، نظم نحو ٢٠٠ من المواطنين المسلمين احتجاجا أمام مقر السلطة التشريعية وقدموا عريضة ضد المقترح. وبالنظر إلى تنوع الآراء داخل الطائفة المسيحية فإن مجلس الكنائس في ليبريا يستشير حاليا أعضاءه في هذا الشأن. ورغم أن لجنة مراجعة الدستور قد قدمت إلى الرئيسة تقريرها النهائي عن عملية المراجعة، فإن السلطة التشريعية لم تتلق حتى الآن أي مقترحات تدعو إلى إجراء تعديلات.

١١ - وفي ٥ أيار/مايو، وضعت فرقة العمل المعنية بمراجعة الدستور التابعة لحركة نساء ليبريا الصيغة النهائية لإطار استراتيجي لأنشطة الدعوة بشأن قضايا المرأة والمشاركة في عملية مراجعة الدستور. وجرت أيضا مناقشات في اللجنة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتنمية الطفل التابعة لمجلس النواب، حيث شاركت القيادات النسائية في مناقشة مسألة مواءمة مشاريع المقترحات المتعلقة بتكافؤ الجنسين التي عُرضت على السلطة التشريعية في آب/أغسطس ٢٠١٣، والمقترحات الواردة في الاستعراض الدستوري لتعزيز المساواة بين الجنسين.

١٢ - وأُحرز أيضاً تقدم على مسار مبادرات الحوكمة الأخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعقب إطلاق البرنامج الوطني للامركزية الإدارية في شباط/فبراير، افتُتح أول مركز من مراكز خدمات المقاطعات في مقاطعة غراند باسا في ٣٠ حزيران/يونيه. وفي حزيران/يونيه، بدأ تدريب موظفي الخدمة المدنية العاملين في المقاطعات، حيث نُظمت حلقة عمل لفائدة ٦٠ موظفاً من الموظفين العموميين. وقُدم إلى السلطة التنفيذية

في نيسان/أبريل مشروع بشأن سياسات تسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي وآخر بشأن سياسات إدارة الأراضي. وينص المشروع الأول على مبادئ توجيهية وآليات لتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي، ويحدد المشروع الثاني الإطار الإداري الناظم لإدارة الأراضي بهدف دعم الهيئة المعنية بالأراضي في ليبريا بعد إنشائها. وفي ١٤ حزيران/يونيه، صرفت الحكومة مبلغ مليون دولار للمجلس المعاد تشكيله لإدارة الحساب الاستئماني الوطني لتقاسم المكاسب، لتوزيعه كجزء من دين قدره ٢ مليون دولار في ذمة الحكومة عن الاستحقاقات غير المدفوعة للمجتمعات المحلية المتضررة من العمليات التي تنفذها الجهات التي حصلت على امتيازات استغلال الغابات.

١٣ - وكما ذكرت في تقريري السابق، قدمت المفوضية العامة لمراجعة الحسابات إلى مجلس الشيوخ، في ٧ نيسان/أبريل، تقريرها عن عملية التحقق من الامتثال فيما يتعلق بالمبالغ التي صرفتها فرقة العمل الوطنية المعنية بفيروس إيبولا من بعض الحسابات المصرفية. وفي ١٣ أيار/مايو، قدمت فرقة العمل مذكرة دفاعية بشأن المخالفات المالية التي أُشير إليها في تقرير مراجعة الحسابات الذي أعدته المفوضية، وأقرت فرقة العمل في مذكرتها بعدم امتثالها للقوانين الواجب اتباعها في مجال الإدارة المالية العامة والاشتراء، وأكدت في الوقت نفسه أن مراجعي الحسابات قد طبقوا شروطاً ''غير واقعية وغير معقولة''. وذهبت إلى أنه ينبغي عدم محاسبتها على المخالفات المالية الناشئة عن معاملات جرت بموجب تعليمات واردة من مختلف الوزارات. وفي ٢٠ أيار/مايو، أصدرت المفوضية بيانا دفاعا عن تقريرها الصادر بشأن مراجعة الحسابات أعلنت فيه التزامها بإتمام ولايتها القانونية على الرغم من التهديدات والترهيب الذي أعقب نشر تقرير مراجعة الحسابات.

١٤ - ولم يحرز سوى تقدم محدود فيما يتعلق بمسألة مكافحة الفساد التي هيمنت على اهتمام الجمهور. ونشرت المفوضية العامة لمراجعة الحسابات عدة تقارير من بينها تقرير عن إدارة وزارة الأشغال العامة المشاريعَ المتعلقة بالهياكل الأساسية قدمت فيه تفاصيل مخالفات وأوجه قصور في مجال الرقابة الداخلية. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، أصدرت الرئيسة قرارا بوقف المدير الإداري والمراقب المالي للهيئة الوطنية للموانئ عن مزاولة أعماله مع استمراره في تلقي مرتبه، استنادا إلى نتائج تحقيق أجرته مفوضية مكافحة الفساد في ليبريا، وأصدرت وزارة العدل في ٢٠ تموز/يوليه لائحة اتهام في هذه القضية. ولم تصدر أي لوائح اتهام في القضايا التي أحالتها المفوضية إلى الوزارة في عام ٢٠١٤ للشروع في ملاحقات قضائية بشأنها.

١٥ - وطرأ تحسّن على صعيد الشفافية والمساءلة في قطاع الصناعات الاستخراجية والكيانات المدرّة للإيرادات العامة. فلقد أعدّ المكتب الوطني المعني بمنح الامتيازات نموذجا

لمراقبة الامتيازات الممنوحة، ويعمل حاليا على إنشاء سجل وطني للامتيازات الممنوحة، وهو عبارة عن سجل آلي تخصصي لحقوق الملكية من أجل الإشراف على منح وإدارة تراخيص استكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها. وأُنشئت لجنة توجيهية جديدة معنية بمبادرة تحقيق الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ليبريا بعد انتهاء ولاية أعضائها السابقين؛ وعُيّن في كل مقاطعة منسقون لتعزيز الشفافية والمساءلة في مجال إدارة الموارد الاستخراجية. وفي ١٥ حزيران/يونيه، شرعت اللجنة المشتركة المعنية بالحسابات العامة، التابعة للسلطة التشريعية، في إجراء ١٢ تحقيقا بشأن كيانات مدرة للدخل استنادا إلى تقارير سابقة أصدرتها المفوضية العامة لمراجعة الحسابات، وستشمل تلك التحقيقات هيئة الإيرادات في ليبريا ووزارة المالية والتخطيط الإنمائي فيما يتعلق بكيفية إدارتهما معاملات بيع الحديد الخام. وإضافة إلى ذلك، تتواصل محاكمة كبار المسؤولين السابقين في هيئة تنمية الغابات بتهم تتعلق بإصدارهم بشكل مخالف للقانون تراخيص لقطع الأشجار، ويُزعم أن ذلك قد أدى إلى خسارة إيرادات تصل إلى ٦ ملايين دولار. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، أعلنت الرئيسة عن سلسلة من الأهداف المتعلقة بشفافية الحكومة في إطار الشراكة بين الحكومات المنفتحة، مع التركيز على مشاركة المواطنين والمساءلة والنزاهة، فضلا عن التكنولوجيا والابتكار.

جيم - الحالة الأمنية

١٦ - ظلت الحالة الأمنية مستقرة ولكن هشة. واتسم انعدام الأمن بوقوع حوادث عنف ناجمة عن سخط الجمهور أدت إلى أعمال عنف شملت توترات بين راكبي الدراجات النارية التجارية وموظفي الأمن وبين أصحاب الامتيازات والمجتمعات المحلية المتضررة، واحتجاجات تتعلق برعاية المتعافين من فيروس الإيبولا ومنحهم تعويضات.

١٧ - وفي ١٤ نيسان/أبريل، زُعم أن أحد الجنود قد أقدم، أثناء وجوده خارج الخدمة، على قتل راكب دراجة نارية تجارية في منطقة بينسفيل في مونروفيا. وأُجري تحقيق خلص إلى التوصية باتهام أربعة أشخاص لضلوعهم المزعوم في موت الشخص. وفي ١٦ نيسان/أبريل، جُرح ثمانية شرطيين وأصيبت ستة مراكز شرطة بأضرار في المنطقة نفسها من مونروفيا خلال مواجهة بين الشرطة وأكثر من ١ ٠٠٠ شخص من أعضاء المجتمعات المحلية وراكبي الدراجات النارية التجارية. واندلع العنف على إثر مقتل أحد راكبي الدراجات النارية أثناء إلقاء الشرطة القبض عليه بعد أن حاول بلا جدوى الإفلات من التوقيف بسبب مخالفة مرور. ووُجّهت التهم إلى ٣٠ من راكبي الدراجات النارية لارتكابهم جرائم مختلفة خلال ذلك الحادث، ووُجّهت تهمة القتل العمد إلى شرطي بسبب موت راكب الدراجة النارية.

١٨ - وفي ٧ أيار/مايو، نظّم نحو ٤٠ عاملا من عمال شركة غولدن فيروليوم ليبريا التي مُنحت امتيازات لاستخلاص زيت النخيل في مقاطعة سينوي احتجاجاً عنيفاً مطالبين بزيادة المرتبات، واحتجزوا خلاله مؤقتا عدداً من كبار المسؤولين في الشركة. وفي ٢٦ أيار/مايو، اجتمع أكثر من ٢٠٠ شاب أمام مرفق آخر تابع لشركة غولدن فيروليوم ليبريا في مقاطعة سينوي احتجاجا على ما زعموا أنه تقصيرٌ من الشركة في إجراء مشاورات كافية مع المجتمعات المحلية المتضررة والحصول على موافقتها المستنيرة الحرة قبل توقيع اتفاقات منح الامتيازات، وارتكبوا أعمال عنف عقب منعهم من الوصول إلى أحد كبار المسؤولين في الشركة، ونهبوا بعض الممتلكات ودمروا بعضها الآخر وجرحوا عددا من الموظفين الحكوميين ومن موظفي الشركة. وفي كلا الحادثين، نشرت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وحدات من القوات العسكرية وأفراد شرطة لدعم الشرطة الوطنية الليبرية بهدف إعادة الاستقرار. وكثفت المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني دعواتها إلى مراجعة الإطار القانوني الناظم لمنح الامتيازات من أجل مراعاة مصالحها.

١٩ - وفي ٢ حزيران/يونيه، نظم سكان حي غاردنسفيل في مونروفيا مظاهرة سلمية ضد خطط الحكومة الرامية إلى المضي قدما في عمليات الطرد الجماعي بعد تخصيص المنطقة لأغراض صناعية. وعلّقت الحكومة مؤقتا عمليات الإخلاء. وشجعت البعثة بقوة جميع الجهات صاحبة المصلحة على السعي إلى حل سلمي للمسألة.

٢٠ - وأدى سخط الجمهور على التدابير التي اتخذت بشأن مرحلة ما بعد التعافي من آثار فيروس الإيبولا إلى مظاهرات شارك فيها الأشخاصُ الذين تعافوا من فيروس الإيبولا للمطالبة بالرعاية الصحية، والعاملون في مجال الرعاية الصحية للمطالبة بدفع الأموال والمستحقات الأخرى على عملهم أثناء الوباء.

دال - المسائل الإقليمية

٢١ - ظلت الحالة في المنطقة الواقعة على الحدود مع كوت ديفوار مستقرة بوجه عام، على الرغم من الحوادث التي ذكرتُ تفاصيلها في تقريري المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠١٥ بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2015/320). وإضافة إلى ذلك، أفيد بأن عددا من مواطني كوت ديفوار قد شاركوا في حوادث النهب والاختطاف، وكذلك في أنشطة الزراعة وقطع الأشجار بشكل غير قانوني في ليبريا. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أُوقفَ ثم رحل ستةُ مواطنين إيفواريين يُشتبه في ضلوعهم في أنشطة الزراعة بشكل غير قانوني. وفي ٩ تموز/يوليه، ضُبطت ٢٠٠٠ طلقة بندقية يدوية التلقيم في حوزة مواطن غيني أثناء عبوره الحدود إلى ليبريا.

٢٢ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه، عقد ممثلو المجتمعات المحلية والمسؤولون الحكوميون المحليون والوطنيون وموظفو الأمن من ليبريا وكوت ديفوار أول اجتماع لهم منذ إغلاق الحدود بسبب وباء الإيبولا في عام ٢٠١٤. وفي ذلك الاجتماع، الذي يسّره مجلس اللاجئين الدانمركي، ناقش المشاركون التوترات الناجمة عن الحوادث الأمنية التي أدت إلى نزوح المواطنين الإيفواريين إلى ليبريا، وتقارير عن حوادث إطلاق النار على مواطنين ليبريين على نهر كافالا من قبل القوات الإيفوارية، بما في ذلك حادث قتل نتيجة لإطلاق النار في ٣٠ آذار/مارس. وفضلا عن ذلك، بُذلت جهود لإعادة تنشيط الاستراتيجية الأمنية عبر الحدود في إطار اتحاد نهر مانو، التي أدرجت في استراتيجية مرحلة ما بعد التعافي من آثار فيروس الإيبولا. وأجلت حكومتا ليبريا وكوت ديفوار الدورة الثانية للمجلس المشترك للزعماء والحكماء التي كان من المقرر إجراؤها في أيار/مايو إلى ما بعد الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر في كوت ديفوار.

هاء - الحالة الإنسانية

٢٣ - في ٩ أيار/مايو، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن ليبريا خالية من فيروس الإيبولا، بعد مرور ٤٢ يوما على دفن آخر ضحية لإصابة مؤكدة بنتائج المختبرات. ولكن فيروس الإيبولا عاد إلى الظهور في ٢٩ حزيران/يونيه متسببا في حالة وفاة جديدة، وأعقب ذلك إصابة خمسة أشخاص بالعدوى في سياق متصل مع تلك الحالة المرجعية، ووفاة أحدهم. واستجابت وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية لهذا الأمر على وجه السرعة وحشدت دعم الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في مجال العمل الإنساني للتصدي للفيروس. وفي ٢٠ تموز/يوليه، سُمح لأربعة أشخاص تعافوا من فيروس الإيبولا بالخروج من مركز المعالجة في مونروفيا. وعدّل الشركاء في المجال الإنساني دعمهم على النحو المناسب لتعافي نظام الرعاية الصحية وبناء القدرة على التحمل لمواجهة الصدمات في المستقبل، واستؤنفت خدمات الرعاية الصحية الأساسية وحملات التحصين. وفي ١٢ أيار/مايو، أطلقت الرئيسة خطة لبناء نظام للرعاية الصحية يتسم بالقدرة على التكيف، ويشمل مجالات ذات أولوية للاستثمار، وهي القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية؛ والهياكل الأساسية للرعاية الصحية؛ والاستعداد للأوبئة ومراقبتها والاستجابة لها. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قيادة مجموعة الحماية التي ترصد المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في مرحلة التعافي من فيروس الإيبولا، ونفّذت أنشطة دعوة لمكافحة الوصم والتمييز ضد الفئات الضعيفة، بما يشمل المصابين الذين تعافوا من فيروس الإيبولا والأطفال الذين تيتموا بسببه.

٢٤ - وفي ١ آب/أغسطس، بلغ عدد اللاجئين الإيفواريين المسجلين الذين تستضيفهم ليبريا ٤٨٠ ٣٨ لاجئاً، من بينهم ٧١٩ ٢٩ لاجئا يعيشون في المخيمات و ٧٦١ ٨ لاجئاً يعيشون في المجتمعات المحلية المضيفة. وأعرب أكثر من ٠٠٠ ٨ لاجئ إيفواري عن اهتمامهم بالعودة إلى كوت ديفوار. ولكن عودة اللاجئين الطوعية والميسّرة ظلت معلّقة، وظلت الحدود الإيفوارية مغلقة في ١ آب/أغسطس. ورغم الاتفاق الذي تم التوصل إليه في آذار/مارس بين حكومتي كوت ديفوار وليبريا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن حكومة كوت ديفوار علّقت العملية فيما بعد إلى أجل غير مسمى.

٢٥ - وواصلت السلطة التشريعية النظر في مشروع قانون يهدف إلى إنشاء وكالة وطنية لإدارة الكوارث، وعُرض مشروع القانون عليها في ٢٤ شباط/فبراير.

واو - حالة حقوق الإنسان

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل عدد من مسائل حقوق الإنسان القائمة منذ أمد طويل يشكل مصدرا للقلق، مثل الممارسات التقليدية الضارة التي تشمل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وطقوس الانضمام القسري إلى جمعيات سرية. وما زال عدد حوادث العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الاغتصاب، مرتفعاً، وظلت حوادث اغتصاب القصَّر تشكل غالبية الحالات المبلغ عنها على الرغم من تنفيذ برامج وطنية للتصدي للاعتداء الجنسي على الأطفال. ونظمت الحكومة حوارات مجتمعية في عشر مقاطعات بدعم من الأمم المتحدة، ركزت فيها على استراتيجيات مشاركة المجتمعات المحلية وتوعيتها لمصلحتها في تولي زمام القيادة في مجال مكافحة العنف الجنسي والجنساني، وأفضى ذلك إلى وضع إطار برنامجي استراتيجي مشترك أقرته الجهات صاحبة المصلحة في ١ تموز/يوليه.

٢٧ - وفي أيار/مايو، شاركت ليبريا، بدعم تقني من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، في الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، التي أعرب فيها عن القلق إزاء عدم تنفيذ بعض التوصيات المقدمة خلال الدورة الأولى في عام ٢٠١٠، بما في ذلك في مجالات مثل تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، ومكافحة العنف الجنسي والجنساني والتمييز ضد المرأة، والقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وغيرها من الممارسات التقليدية الضارة، وإلغاء عقوبة الإعدام، وتعزيز قطاع العدالة والأمن، والتصديق على معاهدات حقوق الإنسان التي لم تصدق عليها ليبريا بعدُ. ومع ذلك، فقد أُشيد بالتقدم الذي أحرزته ليبريا في مجالات أخرى شملت إطلاق خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، والتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واعتماد قانون حقوق الطفل الذي

يعزز حقوق الأطفال وفقا للمعايير الدولية، ووضع خارطة طريق لتضميد الجراح وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني.

٢٨ - وواصلت اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان الحوار مع الجهات صاحبة المصلحة في الدولة والمجتمع المدني لوضع استراتيجيات لدعم ورصد تنفيذ الخطة، وعملت على إنشاء مراكز تنسيق معنية بحقوق الإنسان في الوزارات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، بوصفها مسألة ذات أولوية لفعالية التنسيق والإبلاغ. وفي حزيران/يونيه، نظمت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا دورة تدريبية بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية شارك فيها ٢٥ موظفاً في الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمفوضية الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان.

٢٩ - وظلت أوجه الضعف الداخلية والإجراءات الإدارية غير المناسبة تقوض فعالية المفوضية الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. فعقود عمل مراقبي حقوق الإنسان المنتشرين في ثماني مقاطعات، التي كانت تموّل في أول الأمر من خلال صندوق بناء السلام، انتهت في حزيران/يونيه وتعذر تمديدها من خلال ميزانية الحكومة، وهذا الأمر أثار مخاوف بشأن قدرة اللجنة على مواصلة وجودها في المقاطعات على النحو المطلوب لمعالجة شكاوى الجمهور. وعلى إثر النداءات التي وجهتها الأمم المتحدة ومكوّنات المجتمع المدني، عينت المفوضية في أيار/مايو عشرة مراقبين يتقاضون مرتباتهم من جدول المرتبات الحكومي، وأوفدتهم إلى أربع مقاطعات.

زاي - الحالة الاقتصادية

٣٠ - أدّت أزمة فيروس الإيبولا إلى تراجع النمو الاقتصادي المتوقع لعام ٢٠١٤ من ٥,٩ في المائة إلى ما بين ٠,٧ في المائة و ٠,٩ في المائة، ويُتوقع أن يتواصل هذا المعدل في عام ٢٠١٥. وبلغت الخسارة التراكمية في الناتج ما يعادل ٧,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، نظرا إلى أن معظم القطاعات شهدت انكماشا في الاستثمار، وتوقف التوسع في الصناعات الاستخراجية والقطاع الزراعي. وانخفض إنتاج التعدين من ٤,٤ في المائة إلى ١ في المائة، وتراجعت توقعات البنك الدولي بشأن نمو الناتج الزراعي من ٣,٥ في المائة إلى ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٤. وانخفضت أيضاً إيرادات الضرائب بنسبة ٢٠,٥ في المائة مقارنة بالإيرادات التي كانت متوقعة لعام ٢٠١٤ قبل نشوب الأزمة.

٣١ - وفي ٢ حزيران/يونيه، قدمت الرئيسة إلى السلطة التشريعية مشروع ميزانية وطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ يصل مجموعها إلى ٦٠٤ ملايين دولار، بانخفاض قدره ٤,٩ في المائة عن الميزانية السابقة. وتتضمن الميزانية مخصصات لدعم برنامج التحول، وخطة تحقيق

الاستقرار الاقتصادي والتعافي في مرحلة ما بعد فيروس الإيبولا، وخطة عملية نقل مسؤوليات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وشملت المخصصات ١٨٦,٨ مليون دولار (٣١ في المائة) للإدارة العامة، و ٩٠,٤ مليون دولار (١٥ في المائة) لشؤون سيادة القانون وقطاع الأمن، بما في ذلك ١٥ مليون دولار للأنشطة المتصلة بنقل المسؤوليات الأمنية. وشملت النفقات الرئيسية ٢٥٢,١ مليون دولار للمرتبات (٤١,٧ في المائة)، و ٧٩,٤ مليون دولار لدعم قطاع التعليم، و ٧٣ مليون دولار لقطاع الصحة، و ٢٣,٢ مليون دولار لصندوق التنمية الاجتماعية. ومن المتوقع أن تُموّل الميزانية من الإيرادات الوطنية التي تبلغ ٤٦٥,٦١ مليون دولار، وأن ترد الأموال المتبقية من المنح وبرامج دعم الميزانية (٦٦,٢٣ مليون دولار)، والقروض (٥٨,٦ مليون دولار) وفائض ميزانية السنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥ (١٣,٥٨ مليون دولار). وفي ٢٢ تموز/يوليه، أقرّ مجلس النواب ميزانية قدرها ٦٢٢,٧٤ مليون دولار تشمل إيرادات إضافية وإيرادات للطوارئ، ووافق عليها مجلس الشيوخ في ٦ آب/أغسطس.

٣٢ - وتراجع تضخم أسعار الاستهلاك إلى ٧,٣ في المائة في آذار/مارس ٢٠١٥، مقابل ١٣,٥ في المائة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وسعيا لتوسيع الهامش المالي وتلبية الاحتياجات في مرحلة ما بعد التعافي من آثار فيروس الإيبولا، شرعت الحكومة في إجراء استعراض مشترك لحافظات المؤسسات المالية الداخلية والشركاء الإنمائيين الآخرين بهدف إعادة برمجة الأموال المتوفرة. وفي ١٠ تموز/يوليه، استضفتُ مؤتمراً دوليا بشأن التعافي من فيروس الإيبولا حصلَتْ على إثره البلدان الثلاثة الأكثر تضررا على تعهدات يتجاوز مجموعها ٥ بلايين دولار، من بينها تعهدات بتقديم ٨١٢ مليون دولار إلى ليبريا لتمويل مشاريع الانتعاش وتحسين القدرة على التحمل بهدف تنفيذ خطتها المتعلقة بتحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، فضلا عن صرف مبلغ ١,٦ بليون دولار من المبالغ التي كان الشركاء قد تعهدوا بتقديمها قبل نشوب الأزمة.

ثالثا - تنمية القدرات الوطنية في مجالي الأمن والعدالة

ألف - عملية نقل المسؤوليات الأمنية

٣٣ - شددت الحكومة تركيزها على تطوير القدرات لكي تأخذ على عاتقها وبشكل كامل، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، جميع المسؤوليات الأمنية التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وفقاً للخطة الانتقالية التي وضعتها الحكومة. ولكن ما تزال هناك مخاوف بشأن قدرة مؤسسات قطاع الأمن على أن تدير بفعالية عملية تنفيذ الأجزاء الخاصة

بكل منها في تلك الخطة. ويضطلع فريق التنفيذ المشترك الذي يضم ممثلين رفيعي المستوى من الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا والجهات المانحة بمسؤولية رصد تنفيذ الخطة. وقد عقد الفريق في ٣ حزيران/يونيه اجتماعه الأول الذي سلط فيه الضوء على الحاجة إلى تمويل إضافي لقطاع الأمن. وفي وقت لاحق، أُعدّ بيان مفصّل للنفقات المتعلقة بالعملية الانتقالية لتيسير الحصول على دعم من الجهات المانحة. وقدّرت وزارة العدل أن ثمة حاجة إلى مبلغ ٣٧ مليون دولار في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، وخُصص منها حتى الآن مبلغ ٢٠ مليون يورو، على النحو المبين في الفقرة ٤ أعلاه. ولكفالة فعالية التنسيق، وضعت الأمم المتحدة خطة تبيّن الخطوط العامة للدعم المقدم لأنشطة الحكومة ذات الصلة بالعملية الانتقالية.

٣٤ - وتواصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مع النظراء الوطنيين في قطاع الأمن كله لتشجيعها على اتباع نهج منظم ومحدد الأولويات لتنفيذ الخطة الانتقالية. وتحققت تحسينات تدريجية شملت عقد اجتماعات منتظمة للجنة الأمنية المشتركة نظمها وزير العدل، وعقد اجتماعات لفرقة عمل مشتركة معنية بالعملية الانتقالية تضم ممثلي الأجهزة الحكومية والأمم المتحدة. وقدمت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا الدعم أيضا إلى السلطات الوطنية للاضطلاع بأنشطة توعية عامة في المجتمعات المحلية المتضررة من تخفيض قوام البعثة، عن طريق استضافة برامج إذاعية ونشر معلومات لتبديد قلق السكان.

٣٥ - وحددت فرقة العمل المشتركة المعنية بعملية نقل المسؤوليات الأمنية مسؤوليات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بما في ذلك تدمير المتفجرات، وتوفير الأمن في الإصلاحيات، وصيانة المطارات، ومنحتها الأولوية بوصفها من المهام التي تشكل جزءا أساسيا من عملية نقل المسؤوليات الأمنية. وفي ١ آب/أغسطس، باتت الحكومة تضطلع بمسؤولية تأمين حماية عمليات نقل الأموال، وكفالة أمن مكتب الرئيسة، ووظائف إضافية تتعلق بالحراسة.

باء - استراتيجية وهيكل الأمن الوطني

٣٦ - أُحرز تقدم بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا فيما يتعلق بوضع الصيغة النهائية لمشروعي قانونين بشأن الشرطة والهجرة، يهدفان إلى إضفاء الطابع المهني على الشرطة ومكتب الهجرة والتجنس، لتحقيق اتساقهما مع مبادئ الديمقراطية. وعقب إجراء المشاورات وعملية الإقرار من قبل الجمهور، يُتوقع رفع القانونين إلى الرئيسة لاستعراضهما ثم تقديمهما إلى السلطة التشريعية. ونُظمت حتى الآن ثلاث حلقات عمل تتعلق بمشروع قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخيرة شارك فيها أعضاء السلطة التشريعية، ومع ذلك فإن التشريع المقترح لا يزال قيد النظر أمام لجنة مجلس الشيوخ منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٣٧ - وأُنشئت مجالس أمن جديدة للمقاطعات في مقاطعتي ماريلاند وسينوي، وبذلك وصل عددها إلى عشرة. ومن المقرر أن تؤدي مجالس أمن المقاطعات والأقضية دورا بارزا في تحقيق أمن المجتمعات المحلية، ويتوقع إنشاؤها في جميع المقاطعات بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وعقب تنظيم تدريب مشترك بشأن وسم الأسلحة، في آذار/مارس، لفائدة أجهزة قطاع الأمن، بلغت نسبة أسلحة القوات المسلحة التي وُسِمت وسُجّلت لغاية منتصف تموز/يوليه ٩٧ في المائة.

جيم - الشرطة الوطنية

٣٨ - بلغ عدد ضباط الشرطة الوطنية في ١ آب/أغسطس ٤ ٨٨٦ فردا، من بينهم ١٧,٦ في المائة من الإناث. ومن أجل تحقيق هدف توظيف ١ ٦٠٠ موظف شرطة إضافي بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٦، خفّضت أكاديمية الشرطة مدة المنهاج الأساسي من تسعة أشهر إلى ستة أشهر، تشمل شهرين من التدريب الميداني. وعلاوة على ذلك، شرعت الأكاديمية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، في تنفيذ دورات تدريبية متنقلة في مجال الكفاءات الإدارية لأجل ٣٧٦ ضابطا، من بينهم ٦٠ من الضباط الإناث، في مختلف أنحاء البلد.

٣٩ - وظل انتشار أفراد الشرطة محدودا خارج مقاطعة مونتسيرادو التي تضم نحو ٨٠ في المائة من أفراد الشرطة. وأُنشئت لجنة في جهاز الشرطة لتقديم مقترحات بشأن إضفاء الطابع اللامركزي على الشرطة، ومعالجة المسائل المتعلقة بالأمور الهيكلية والقيادة. وكانت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا قد دعت إلى إيفاد المجندين الجدد الذين تخرجوا في أيار/مايو ٢٠١٤، البالغ عددهم ٢٩١ فرداً، إلى المقاطعات التي لا يزال وجود الشرطة فيها غير كافٍ.

٤٠ - وعلى النحو المذكور في الفقرة ٣ أعلاه، أقالت الرئيسة في أيار/مايو ثلاثة من كبار المسؤولين في الشرطة في سياق المخاوف التي أعرب عنها الجمهور والسلطة التشريعية بشأن تورطهم في إساءة استعمال السلطة، وسوء السلوك، وسوء الأداء. وحلّ محلّ المسؤولين المُقالين ضباط من داخل صفوف الشرطة.

٤١ - وبدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، عممت شعبة المعايير المهنية معلومات عن السلوك والانضباط على ضباط الشرطة، وأجرت حملات توعية مجتمعية بشأن حقوق المواطنين وآليات الإبلاغ عن سوء السلوك وسوء المعاملة والفساد في الشرطة. وفي حزيران/يونيه، أُنشئت خطوط هاتفية مجانية للإبلاغ عن تلك الحالات.

٤٢ - وفي نيسان/أبريل، قُدّم إلى قيادة الشرطة، للإقرار، إطارٌ للتطوير الاستراتيجي يبيّن تفاصيل المجالات الفنية التي تحتاج إلى تدخل لتحقيق النجاح في تولي المسؤوليات الأمنية

من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وتشمل الأولويات استعراض الهيكل التنظيمي والمنظومات وتعزيز النزاهة والرقابة على الصعيد المؤسسي.

٤٣ - وأبرزت الحوادث التي وقعت في مونروفيا ومقاطعة سينوي، المذكورة بالتفصيل في الفقرتين ١٧ و ١٨ أعلاه، أوجه القصور فيما يتعلق بمدى التأهب التشغيلي للشرطة والقدرة على الاستجابة لمعالجة الاضطرابات العامة أو حالات الأزمات، فضلا عن ضعف هياكل القيادة والتحكم، التي أدت إلى رد غير منسق على المستويات الاستراتيجية والتشغيلية والتكتيكية. وأظهرت الشرطة قدرة أفضل خلال الاحتفالات بيوم استقلال ليبريا في ٢٧ تموز/يوليه، حيث استطاعت، عن طريق تحسين التخطيط والانتشار والتنسيق، أن تكفل الأمن والنظام العام على نحو فعال واستباقي، على الرغم مما شهدته مقاطعتا غراند كرو وسينوي من توترات سابقة ذات صلة بالامتيازات الممنوحة. وسعت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بدعم من الجهات المانحة، إلى زيادة بناء القدرات لأغراض محددة بهدف تعزيز القيادة والتحكم، ودعمت قدرة المركز الوطني لعمليات الشرطة في مجال التنسيق التشغيلي.

٤٤ - وأجرت الوحدة الليبرية المعنية بمكافحة الجريمة عبر الوطنية عدة عمليات شملت إجراء تحقيقات في قضايا تتعلق بالاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وتهريب الأحياء البرية، وهي إنجازات يمكن البناء عليها عن طريق توجيهات إضافية من مجلس الإدارة التنفيذية للوحدة.

دال - مكتب الهجرة والتجنس

٤٥ - بلغ قوام مكتب الهجرة والتجنس في ١ آب/أغسطس ٢ ٠٩٧ موظفا، من بينهم ٣١,٣ في المائة من الإناث. وبهدف الوصول إلى القوام المستهدف الذي قدره ٣ ٠٠٠ موظف بحلول عام ٢٠١٧، يعمل المكتب على تسريع تدريب الموظفين الجدد. وفي ٧ حزيران/يونيه، بدأ برنامج تدريب ٢٥٤ موظفا جديدا في معسكرٍ سابق لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في سينجي، وتولت إجراءه للمرة الأولى إدارة التدريب التابعة لمكتب الهجرة والتجنس. ولا يزال تجديد مرفق التدريب الخاص بالمكتب في فويا يسير قدما، حيث إنه يعتمد اعتمادا كليا على التمويل الحكومي بدون أي دعم من الجهات المانحة.

٤٦ - وفي نيسان/أبريل، وضع المكتب الصيغة النهائية لإطاره الإنمائي الذي يمنح الأولوية لإجراء استعراض بشأن الهيكل التنظيمي والمنظومات، والنزاهة والرقابة المؤسسيتين، وضرورة استبعاد الموظفين غير المناسبين للخدمة.

هاء - المؤسسات القضائية والقانونية والإصلاحية

٤٧ - ظلت مسألة الحبس الاحتياطي لفترات مطوّلة واكتظاظ السجون الناجم عن ذلك، وما يتصل بذلك من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان واتباع الإجراءات القانونية الواجبة، تمثل شواغل مستعصية على الحل. ففي ١ آب/أغسطس، بلغ المعدل الوطني لحالات الاحتجاز قبل المحاكمة نسبة ٦٨ في المائة من السجناء على المستوى الوطني، ووصل ذلك المعدل إلى ٨٢ في المائة في سجن مونروفيا المركزي. وعُقدت دورات تدريبية في مجال إدارة المحاكم شارك فيها مفتشو المحاكم والمدربون القضائيون، ودورات تدريبية في مجال فعالية التحقيق والمقاضاة شارك فيها ضباط الشرطة والمدعون العامون. وبتوجيه من فرقة العمل المعنية بمسألة الحبس الاحتياطي، وبدعم من البعثة والشركاء الثنائيين، نُفّذت مبادرة لتتبع القضايا المتعلقة بالجرائم الخطيرة وأدت إلى إصدار لوائح اتهام في أكثر من مائة قضية. ومع ذلك، ظلت بعض التحديات التي تعيق قدرة نظام العدالة الجنائية على تقديم تلك القضايا للمحاكمة في الوقت المناسب.

٤٨ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا الدعوة إلى ضرورة معالجة المشاكل النُظمية في منظومة العدالة، بما في ذلك العدد المحدود لمحامي الدفاع الذين تعينهم المحكمة وعدم وجود سياسة وطنية للمعونة القانونية. وواصلت البعثة أيضا العمل مع الشركاء الوطنيين بهدف إعداد الصيغة النهائية لسياسة إصلاح القوانين الوطنية، وقدمت الدعم إلى الشرطة في مشروع تجريبي يهدف إلى زيادة التركيز على احترام حقوق الإنسان والحد من الاحتجاز المطول في مراكز الشرطة. وفي تموز/يوليه، أطلقت البعثة مشروعا لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة لإنشاء برنامج لحماية الشهود، وهو برنامج ضروري لتعزيز القدرة الوطنية على التحقيق في الجرائم الخطيرة، بما فيها الفساد، ومحاكمة مرتكبيها.

٤٩ - وأجرت وزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية دورات تدريبية لموظفيها في مختلف أنحاء البلد بشأن جمع البيانات والتنسيق في مجال قضايا العنف الجنسي والجنساني، بهدف تعزيز تنسيق المعلومات والاضطلاع بأنشطة تدخّل محددة الأهداف. وفي حزيران/يونيه، أُنشئت في وزارة العدل قاعدة بيانات لتتبع قضايا العنف هذه ستسمح بزيادة عدد القضايا التي تصدر فيها لوائح اتهام.

٥٠ - وفي حزيران/يونيه، وافق مجلس العدل والأمن، الذي يشارك في رئاسته ممثلو وزارة العدل والسلطة القضائية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، على تغيير الأولويات في مراكز العدالة والأمن في مقاطعتي زويدرو وهاربر، من المسائل المتعلقة بالهياكل الأساسية إلى تلك المتعلقة بالخدمات ذات الأولوية المحددة في خطة نقل المسؤوليات الأمنية. وسلط المجلس الضوء أيضا

على الحاجة إلى تحسين التنسيق وتوفير المعلومات في الوقت المناسب بشأن استخدام أموال الحكومة، قبل تخصيص مصادر تمويل خارجية لدعم العملية الانتقالية.

٥١ - وبلغ عدد السجناء في ١ آب/أغسطس ٨٨٨ ١ سجيناً، بزيادة قدرها ٨,٨ في المائة منذ ١٥ نيسان/أبريل. وواصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا زيادة قدرات مكتب الإصلاحيات وإعادة التأهيل في مجال إدارة السجون بوسائل شملت أنشطة الدعوة والتدريب وتقاسم أماكن العمل. وساهمت أنشطة بناء القدرات في مجال أمن السجون واستخدام القوة غير القاتلة، التي جرى تنفيذها بدعم من حكومة السويد، في تخفيض حالات الهروب من السجون بنسبة ٢٦ في المائة. وفي ٢٦ أيار/مايو، قُدّمت إلى وزارة العدل خطة استراتيجية وطنية للسجون تسعى إلى إضفاء الطابع المهني على المكتب، من خلال تعزيز الرقابة على السجون، بالتنسيق مع المفوضية الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، وتعزيز الشراكات مع فريق الأمم المتحدة القطري. ومع ذلك، أدى الافتقار إلى الإرادة السياسية للعدول عن سياسة الحبس، إلى جانب عدم كفاية الميزانية، إلى إعاقة التقدم.

واو - القوات المسلحة

٥٢ - بلغ عدد أفراد القوات المسلحة في ١ آب/أغسطس ٩١٥ ١ فرداً، من بينهم ٧٦ امرأة. وواصلت ليبريا مساهمتها بفصيلة في قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتلقى الجيش تدريبات قبل الانتشار من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال برنامجها ”عملية نحو الحرية“.

رابعا - نشر البعثة

٥٣ - أذن مجلس الأمن بموجب قراره ٢٢١٥ (٢٠١٥) باستئناف التخفيض التدريجي لقوام بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بعد أن قرر، عملا بالقرار ٢١٩٠ (٢٠١٤)، أن ليبريا قد حققت تقدما كبيرا في مكافحة تفشي فيروس الإيبولا الذي كان قد شكَّل خطرا على السلام والاستقرار في البلد. وسيترتب على التخفيض التدريجي وصول القوام المأذون به من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في البعثة إلى ٥٩٠ ٣ فردا و ٥١٥ ١ فردا، على التوالي، بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، طلب إلي مجلس الأمن أن أواصل تبسيط أنشطة البعثة بعناصرها المدني والشرطي والعسكري، مع مراعاة تخفيض العنصر العسكري وعنصر الشرطة، وتضييق نطاق ولاية البعثة بموجب القرار ٢١٩٠ (٢٠١٤)، بهدف دمج الوجود المدني والعسكري والشرطي للبعثة وفقا لتوقع مجلس

الأمن بأن تأخذ الحكومة على عاتقها بشكل كامل من البعثة جميع المسؤوليات الأمنية في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

ألف – العنصر العسكري

٥٤ – كما ذكرتُ في تقاريري السابقة، بدأ تخفيض البعثة تدريجيا منذ عام ٢٠٠٦، ليصل قوام البعثة من العدد الأقصى المأذون به البالغ ٢٥٠ ١٥ فرداً إلى القوام المأذون به حالياً وقدره ٨١١ ٤ فرداً. وفي ١ آب/أغسطس، بلغ قوام العنصر العسكري في البعثة ٧٥٣ ٣ فرداً، من بينهم ١٤٤ امرأة. ويشمل العنصر العسكري مقر قيادة القوة في مونروفيا وثلاث كتائب مشاة منتشرة في مونروفيا وعلى طول حدود البلد مع كوت ديفوار وغينيا.

٥٥ – وبحلول ١ آب/أغسطس، سحبت البعثة ٨٩٢ فردا من أفراد القوات، بمن فيهم أفراد وحداتها لقوة الرد السريع (٦٥٠ فردا)، والهندسة (١٧٠ فردا)، والطيران (٤٣ فردا)، فضلا عن تسعة من ضباط الأركان و ٢٠ مراقبا عسكريا، عملا بالقرار ٢٢١٥ (٢٠١٥). وسيتواصل التخفيض في آب/أغسطس في وحدات الشؤون الطبية (٦٠ فردا) والنقل (٥٨ فردا) والهندسة (١٩١ فردا)، فضلا عن ٢٠ من ضباط الأركان وثمانية مراقبين عسكريين، لتخفيض قوام القوة بحلول أيلول/سبتمبر إلى الحد الأقصى الجديد المأذون به وقدره ٥٩٠ ٣ فردا.

٥٦ – ونظرا إلى عدم بقاء أي قوات مشاة في سبع مقاطعات من أصل ١٥ مقاطعة، ركزت قوة البعثة على المناطق شديدة الخطورة، وانتقلت إلى نهج يستند إلى تعزيز التحرك لإبراز تأثيرها العسكري. ووفقا للقرار ٢١٩٠ (٢٠١٤)، تواصل البعثة حماية السكان في حدود قدراتها وضمن مناطق انتشارها، دون المساس بالمسؤولية الأولية التي تقع على عاتق السلطات الليبرية.

٥٧ – ونظرا إلى توقع مجلس الأمن بأن تأخذ الحكومة على عاتقها بشكل كامل المسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، يمكن مواصلة تخفيض قوام القوة التابعة للبعثة. وبحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، حين تكون السلطات الليبرية قد أخذت على عاتقها بشكل كامل المهام الروتينية لكفالة الأمن والاستقرار، بما في ذلك مهام الردع وحماية المدنيين، من المتوخى أن تضم البعثة كتيبة واحدة في مونروفيا إلى عناصر التمكين ذات الصلة بها، ولا سيما الطيران، من أجل توفير القدرة على الاستجابة السريعة لدعم أجهزة الأمن الوطنية في حالة حدوث تدهور خطير للحالة الأمنية. وسيتيح الاحتفاظ بتلك القدرة لفترة مناسبة لتقييم واختبار قدرات أجهزة الأمن الليبرية على الحفاظ على الأمن والاستقرار بصورة مستقلة عن عملية حفظ السلام للبعثة أن تظل في وضع يسمح

لها بالاستجابة، عند الاقتضاء، لأي حادث يهدد بإحداث تحوّل استراتيجي سلبي. وستوفر قوة الرد السريع المنشأة في إطار عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بموجب القرار ٢١٦٢ (٢٠١٤) دعما لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا من منطقة قريبة الأفق عند حدوث تدهور خطير للحالة الأمنية في ليبريا، دون الإخلال بمسؤوليتها الأساسية عن توفير الأمن في كوت ديفوار.

٥٨ - وعلى وجه خاص، يُقترح أن تتضمن القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، ١ ٢٤٠ فردا من الأفراد العسكريين، بما في ذلك كتيبة واحدة (٧٠٠ فرد) وسرية مؤازرة (٥٥ فردا)، ومقر القوة (٤٠ فردا)، وست طائرات هليكوبتر للخدمات العسكرية (١٧٤ فردا)، ومستشفى من المستوى الثاني (٨٧ فردا)، والنقل (٤٤ فردا)، والهندسة (٨٠ فردا)، فضلا عن ٥٠ من المراقبين العسكريين و ١٠ من أفراد الشرطة العسكرية، وستظل القوة في ليبريا حتى انسحاب البعثة. وسترد توصيات في هذا الصدد في تقرير سيصدر في المستقبل بعد إنجاز عملية نقل المسؤوليات الأمنية، مع مراعاة أداء أجهزة الأمن الوطنية والحالة على أرض الواقع.

باء - عنصر الشرطة

٥٩ - بلغ قوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في ١ آب/أغسطس ١ ٣٨٩ فرداً، من بينهم ٢٣٩ امرأة، من أصل مجموع القوام المأذون به البالغ ١ ٧٩٥ فردا، من بينهم ٤٩٨ مستشارا لشؤون الشرطة والهجرة، و ١ ٠١٧ فرداً في ثماني وحدات شرطة مشكلة. وتنتشر ثلاث وحدات شرطة مشكلة في مونروفيا، وتنتشر أيضا وحدة شرطة مشكلة في كل من غبارنغا وغرينفيل وتوبمانبرغ وفوينجاما وزويدرو. ويوجد أيضا ٢٩ مستشارا لشؤون الإصلاحيات.

٦٠ - وعملا بالقرار ٢١٩٠ (٢٠١٤) الذي طُلب فيه من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا أن تولي اهتماماً متجددا بدعم الحكومة لإنجاز العملية الانتقالية بنجاح عبر تقديم المساعدة للإسراع في استعدادها لتحمل المسؤوليات الأمنية في جميع أنحاء ليبريا، اعتمد عنصر الشرطة في البعثة نموذجا لبناء القدرات استنادا إلى المقاطعات، لدعم الشرطة الوطنية وسلطات الهجرة، مع التركيز على تحسين الإدارة والقيادة، بما يشمل تفويض سلطات القيادة والتحكم. وركّزت مواردها التقنية واللوجستية على مستوى المقاطعات، بدعم من قاعدة متخصصة في مونروفيا تركز على إعطاء توجيهات استراتيجية وإدارية على المستوى المتوسط لأجهزة الشرطة وسلطات الهجرة ووحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية وأكاديمية تدريب الشرطة. وإضافة إلى ذلك، تستخدم البعثة استراتيجيات تهدف إلى كفالة نشر مستشارين

لشؤون الشرطة يتمتعون بما يلزم من خبرة ومهارات متخصصة، والاحتفاظ بهم. ونظرا لتقليص عدد المكاتب الميدانية التابعة للبعثة على النحو المذكور بالتفصيل في الفقرة ٦٣ أدناه، يُقترح تخفيض عدد المستشارين لشؤون الشرطة والهجرة تخفيضا تدريجيا ليصل عددهم إلى ٢٢٦ مستشارا بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ على أن يجري ذلك بشكل رئيسي عن طريق التناقص الطبيعي.

٦١ - ونظرا لتوقع مجلس الأمن أن تُنجز عملية نقل المسؤوليات الأمنية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، فسيكون من الممكن إجراء تخفيضات إضافية في عدد وحدات الشرطة المشكلة. وعلى وجه التحديد، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، يوصى بأن تُسحب تدريجياً خمس وحدات، وبأن تُترك في ليبريا بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ ثلاث وحدات يبلغ مجموع أفرادها نحو ٤٠٠ فرد، وبأن تُنشر واحدة منها في كل من مونروفيا وغبارنغا وزويدرو. وستكون مهمتها الرئيسية حماية أمن موظفي الأمم المتحدة الذين سيظلون في ليبريا حتى انسحاب البعثة، فضلا عن حماية منشآت الأمم المتحدة. وسترد توصيات في هذا الصدد بعد إنجاز عملية نقل المسؤوليات الأمنية، مع مراعاة أداء أجهزة الأمن الوطنية والحالة على أرض الواقع.

جيم - العنصر المدني

٦٢ - تواصلت عمليات تعديل العنصر المدني بهدف تعزيز تنفيذ الولاية الموضوعية المسندة إليه بموجب القرار ٢١٩٠ (٢٠١٤)، وبخاصة فيما يتعلق بالمساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي لعمليات الإصلاح السياسية والمؤسسية الحاسمة الأهمية، ولتنمية ليبريا والأخذ باللامركزية في قطاعات الأمن الوطني والعدالة وحقوق الإنسان، على النحو المطلوب لإنجاز عملية نقل المسؤوليات الأمنية بنجاح.

٦٣ - ومراعاة لطلب مجلس الأمن الوارد في القرار ٢٢١٥ (٢٠١٥) الذي دعا إلى تبسيط أنشطة الوجود المدني للبعثة ودمجها، سيخفض عدد المواقع التي تشغلها العناصر العسكرية أو الشرطية أو المدنية التابعة للبعثة من ٧٣ موقعا حاليا إلى ٥٢ موقعاً بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وسيشمل ذلك خمسة مكاتب إقليمية في مقاطعات بومي وبونغ وغراند غيده وماريلاند ومونتسيرادو، بالإضافة إلى مقر البعثة. وستكون المكاتب الإقليمية بمثابة تخفيض للمكاتب الميدانية في كل من المقاطعات الخمس عشرة، وستواصل تعزيز تنفيذ الولاية، ولا سيما فيما يتعلق بعملية نقل المسؤوليات الأمنية وحقوق الإنسان، فضلا عن المساعي الحميدة والدعم السياسي لعمليات الإصلاح الإداري وتقديم الدعم إلى الحكومة

في الاضطلاع بمسؤولياتها المتعلقة بحماية المدنيين. وستُعزز المكاتب الإقليمية في مراكز تجمع السكان ووسائط النقل المختارة بناء على عملية تخطيط متكاملة. وبحلول ١ آب/أغسطس، أغلق المكتبان الميدانيان في مقاطعتي مونتسيرادو وريفر سيس، ونُقلت مسؤولياتهما إلى مكتبي مقاطعتي مارغيبي وغراند باسا، على الترتيب.

٦٤ - وفي ١ آب/أغسطس، بلغ عدد الموظفين المدنيين العاملين في البعثة ٣٤٢ ١ موظفاً، بما في ذلك متطوعو الأمم المتحدة، من مجموع الموظفين المدرجين في الميزانية البالغ عددهم ٤٥٥ ١ موظفاً. وبشكل إجمالي، بلغت نسبة النساء في صفوف الموظفين المدنيين ٢٢,٨ في المائة، ونحو ٢٦ في المائة من الموظفين الفنيين البالغ عددهم ٥٠٨ موظفين، و ٢١ في المائة من الموظفين الإداريين البالغ عددهم ٨٣٤ موظفاً.

دال - الاعتبارات المتعلقة بالدعم

٦٥ - إن موسم الأمطار، في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر، يفرض تحديات فريدة حيث لا تستطيع شبكة الطرق المحدودة تحمل التحركات اللوجستية الرئيسية، وتشهد عمليات الطيران انخفاضا كبيراً. ولا توجد في البلد بدائل تجارية للوحدات العسكرية ووحدات النقل التابعة للبعثة، التي تبقي خطوط الإمداد مفتوحة، وتوجد أيضا أوجه قصور خطيرة في النظام الطبي الوطني. ومن أجل الحفاظ على انتشار الأفراد المدنيين وأفراد الشرطة خارج مونروفيا، وتيسير نشر الأفراد العسكريين في الحالات الطارئة، بما في ذلك من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ستظل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تحتاج إلى درجة معينة من القدرات التمكينية ذات الأهمية الحاسمة، تشمل وسائط النقل البري القادرة على رفع الأحمال الثقيلة، وقدرات جوية، والنقل البحري، والخدمات الهندسية والمرافق الطبية. وستسعى البعثة، حيثما أمكن ذلك، إلى استخدام البدائل التجارية لتوفير القدرات التمكينية، بوسائل تشمل تجميع الخدمات المشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري. وفي إطار التخفيض التدريجي بطريقة مسؤولة وحسنة الإدارة، ستواصل البعثة أنشطة تنظيف البيئة من مخلفاتها عقب إغلاق المواقع العسكرية وغيرها من المواقع التابعة للبعثة، وشطب قيود المعدات المملوكة للأمم المتحدة والتصرف بها، حسب الاقتضاء.

هاء - السلوك والانضباط

٦٦ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا أنشطة التوعية بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتواصلت مع الشباب وأعضاء المجتمعات المحلية، بمن فيهم الزعماء الدينيون وقادة

المجتمعات المحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجلت ستة بلاغات بشأن ادعاءات سوء سلوك بالغ الخطورة، تشمل ادعاءين يتعلقان بوقوع استغلال وانتهاك جنسيين.

واو – أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة

٦٧ – لم تسجل أي حوادث أمنية خطرة ضد موظفي الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن وقعت ثلاث جرائم متصلة باستخدام أسلحة أدت إلى إصابة اثنين من الموظفين بجروح، فضلا عن عشر جرائم غير متصلة بالأسلحة. وإضافة إلى ذلك، جُرح ثلاثة موظفين آخرين في حوادث مرور على الطرق. ووقع ٨٧ حادث مرور على الطرق كان موظفو الأمم المتحدة أطرافاً فيها، وورد تقريران عن تخريب ممتلكات الأمم المتحدة. وسُجّلت تسعة حوادث جرى فيها توقيف واحتجاز موظفي الأمم المتحدة.

خامسا – الآثار المالية

٦٨ – اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٥٩/٦٩ باء مبلغ ٣٤٤,٧ مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ستقتصر تكاليف الإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٦٩ – وحتى ٧ آب/أغسطس، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١٣٦,٣ مليون دولار. وبلغ في ذلك التاريخ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة عن جميع عمليات حفظ السلام ٢, ٧٧١ ٤ مليون دولار.

٧٠ – وحتى ٣٠ حزيران/يونيه، بلغت المبالغ المستحقة للجهات المساهمة بقوات عسكرية والشرطة المشكلة حوالي ٤٢,٥ مليون دولار. وسددت تكاليف القوات العسكرية/الشرطة المشكلة عن الفترة الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس، بينما سددت النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات تسديدا جزئيا عن الفترة الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس، وفقا لجدول الدفع الفصلي.

سادسا – الملاحظات

٧١ – بعد أقل من عام، ستأخذ حكومة ليبريا على عاتقها بشكل كامل جميع المسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وسيمثل ذلك منعطفا تاريخيا في ليبريا الخارجة من أتون النزاع، حيث سيكون مصير البلد وحماية مواطنيه في عهدة السلطات الوطنية بشكل كامل للمرة الأولى منذ أكثر من عقد من الزمن. وسيشكل ذلك مرحلة هامة وتعبيرا

عن الثقة في أن البلد قد تخطى منعطف النزاع والفوضى والاعتماد على الغير، في سيره نحو مستقبل يسود فيه السلام المستدام والوحدة والاستقلال.

٧٢ - وإنني أرحب بالتقدم المهم الذي أحرزته الحكومة حتى الآن، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والشركاء الآخرين. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك تحديات تقتضي تقديم مزيد من المساعدة على جميع الجبهات من أجل إنجاز العملية الانتقالية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وفقاً لتوقعات مجلس الأمن. ويجب على جميع الجهات صاحبة المصلحة أن تواصل التركيز على تنفيذ الخطة الانتقالية الطموحة التي وضعتها الحكومة، وعلى المصالحة الوطنية ومواصلة الإصلاحات السياسية الجارية الضرورية لتعزيز السلام. وإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ الخطة الانتقالية بنجاح يقتضي المشاركة على المستوى المناسب مع الوزارات وأجهزة الأمن، لكي يتسنى اتخاذ القرارات في الوقت المناسب وإجراء التغييرات الضرورية. لذا أدعو قيادة مؤسسات الدولة إلى مواصلة اتباع نهج استباقي في توجيه عملية تنفيذ الخطة الانتقالية، والإشراف عليها.

٧٣ - وأرحب بشدة بزيادة مشاركة أعضاء السلطة التشريعية في إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما بالنظر إلى دورهم الرقابي الشديد الأهمية ومسؤوليتهم القانونية بوصفهم ممثلي شعب ليبريا. وأرحب باهتمام المشرعين بإجراء حوار وطني بشأن إصلاح قطاع الأمن يمكن أن يؤدي إلى عقد اجتماعي بين الجهات الفاعلة الأمنية والجمهور. ويجب أن يحصل جميع المواطنين - أعضاء المجتمعات المحلية وقادتها والسلطات التقليدية والمجتمع المدني - على فرص مجدية لتبادل وجهات النظر بشأن الطريقة الأنسب فيما يتعلق بكيفية حماية أجهزة الأمن الليبرية للمدنيين، لأن العلاقة الجيدة وبناء الثقة بين الجهات الفاعلة الأمنية والجمهور أمر لا بد منه لتحقيق الاستقرار. وأحث أيضاً على تقديم مشروع قانون الشرطة ومشروع قانون سلطات الهجرة إلى مكتب الرئيسة في الوقت المناسب، وإنني على ثقة في أن ذينك المشروعين سيقدمان بسرعة إلى السلطة التشريعية ويحظيان باهتمام عاجل، لأنهما يتسمان بأهمية بالغة في نجاح عملية نقل المسؤوليات الأمنية. ولا يزال يساورني القلق من أن بعض التشريعات الهامة، مثل مشروع قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخيرة، ما زالت قيد النظر أمام السلطة التشريعية منذ أكثر من نصف سنة.

٧٤ - وبُذلت جهود هامة لإضفاء الطابع المهني على مؤسستي الأمن والدفاع الوطنيين، وتعزيز إخضاعهما للمساءلة. ويمكن أن يساعد إنشاء لجنةٍ لإدارة التغيير في الشرطة الوطنية على تطوير القدرات الإدارية اللازمة لعملية تحويله. ويظل تعزيز القدرات الإدارية والقيادية أولوية هامة في قطاع الأمن بأكمله. وثمة حاجة إلى تعزيز الولاية التشغيلية لوحدة مكافحة

الجريمة عبر الوطنية، وينبغي تعزيز الدعم المقدم من الجهات الوطنية والإقليمية والدولية صاحبة المصلحة، وتقديمه بطريقة منسقة ومنهجية على نحو أفضل، لكي تنجز الوحدة ولايتها المتمثلة في منع انتشار الجريمة المنظمة في ليبريا، ولا سيما مع التخفيض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ولقد أعربتُ منذ فترة طويلة عن القلق من عدم مساءلة موظفي الأمن بصورة فردية على الإساءات التي تنتهك القانون، ولذلك فإنني أجد بوادر مشجعة في الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا من أجل تعزيز المساءلة عن هذه الانتهاكات.

٧٥ - وإن النجاح في عملية نقل المسؤوليات الأمنية يقتضي أيضا تعزيز العدالة وحقوق الإنسان والمؤسسات الإصلاحية. ويساورني القلق بسبب انحسار التقدم الذي تحقق خلال تفشي وباء فيروس الإيبولا فيما يتعلق بتقليص حالات الاحتجاز قبل المحاكمة، وبسبب استمرار الظروف السيئة في المؤسسات الإصلاحية. وأحث الحكومة وشركاءها على إيلاء اهتمام متجدد لمعالجة هذه التحديات المستمرة.

٧٦ - ويساورني القلق أيضا إزاء الزيادة الحادة في الاضطرابات العامة العنيفة في الآونة الأخيرة، التي تبرز أوجه القصور في قدرة الشرطة الوطنية على الاستجابة. ولا تزال هناك حاجة ملحة لنشر عناصر الشرطة والجهات الفاعلة الأمنية الأخرى المزودة بالدعم اللوجستي اللازم خارج مونروفيا، ولزيادة فهمها وتطبيقها معايير حقوق الإنسان.

٧٧ - وإن التيار العميق للسخط الشعبي والتهميش الذي أُعرب عنه من خلال الاضطرابات العنيفة يؤكد الحاجة الملحة إلى المضي قدما في عملية مصالحة وطنية مجدية بهدف معالجة الانقسامات الاجتماعية التي تترك في نفوس الكثيرين شعورا بحرمانهم من الفرص. وستقتضي معالجة مشاعر التهميش زيادة الشفافية في القطاع العام، وتعزيز الالتزام بمكافحة الفساد، والترويج بنشاط لحوار بشأن تطبيق اللامركزية وعمليات منح الامتيازات. وقبل ست سنوات، أصدرت لجنة الحقيقة والمصالحة تقريرها النهائي الذي تضمن توصيات هامة للمضي قدما في المصالحة ومعالجة الجوانب الأساسية للمساءلة. والكثير من هذه التوصيات لم ينفذ حتى الآن. لذا أحث مرة أخرى شعب ليبريا وحكومتها على إقامة حوار بنّاء بشأن كيفية المضي قدما في عملية المصالحة ذات الأهمية الحاسمة.

٧٨ - وما زال استمرار ارتفاع عدد حالات العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الاغتصاب، ولا سيما اغتصاب القصر، يدعو إلى القلق الشديد، رغم أنّني أقر بما بذل لمكافحة هذه الآفة من جهود متجددة تشمل مشاركة المجتمعات المحلية والتتبع الفعال. وإذ أرحب بقيام المفوضية الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بنشر مراقبي حقوق الإنسان، لا أزال أشعر بالقلق إزاء قدرة المفوضية على التخطيط ووضع الميزانية على نحو فعال. وينبغي

للحكومة أن تضاعف جهودها لتزويد المفوضية بموارد مناسبة للاضطلاع بواجباتها بشكل كامل. كما أذكّر بمسؤولية الحكومة عن تقديم التقارير المتأخرة الواجبة التقديم إلى هيئات المعاهدات وتنفيذ التوصيات المعلقة الصادرة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل، بما فيها التوصيات المتصلة بتجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وحظر عقوبة الإعدام.

٧٩ - وبعد مرور أكثر من سنة على المأساة الوطنية في خضم أزمة تفشي فيروس الإيبولا التي أثرت تقريباً في جميع جوانب المجتمع والدولة، أشعر بارتياح عميق لنبأ إعلان خلو ليبريا من فيروس الإيبولا في ٩ أيار/مايو. ومع ذلك، لا تزال الحاجة تقتضي أن نظل متيقظين بسبب استمرار وجود المرض في المنطقة دون الإقليمية وبسبب العوامل غير المعروفة التي تساهم في تناقل الفيروس. وبالفعل، سجلت ليبريا في ٢٩ حزيران/يونيه حالة وفاة مرتبطة بفيروس الإيبولا وخمس حالات إصابة إضافية تبيّن لاحقا أنها مرتبطة بتلك الحالة. ولئن كنت أشعر بالأسف لظهور المرض مجدداً في ليبريا، فإنني أرحب بتصميم الشعب والحكومة على الاستجابة بسرعة وحزم من أجل منع انحسار المكاسب التي تحققت في مكافحة انتشار فيروس الإيبولا، على نحو ما تدل عليه جهود شتى منها حماية المتعافين من المرض من الوصم والتمييز، والعلاج الفعال الذي أتاح لأربعة من الأشخاص الذين أصيبوا بالفيروس في الآونة الأخيرة أن يخرجوا متعافين من مركز المعالجة.

٨٠ - وثمة درس هام يمكن استخلاصه من وباء فيروس الإيبولا وهو أهمية آليات التعاون القوية على الصعيدين الإقليمي والثنائي. ولذا فإنني أدعو الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو إلى مواصلة جهودهم الرامية إلى إنشاء آليات فعالة للتنسيق عبر الحدود، يمكن أن تساعد على معالجة المخاطر التي لا يمكن احتواؤها داخل الحدود، بما في ذلك التهديدات الأمنية والأزمات الصحية. وإضافة إلى ذلك، أشجع بقوة حكومتا ليبريا وكوت ديفوار على الحفاظ على زخم تعاونهما الثنائي، بما في ذلك في إطار الاجتماعات الرباعية مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأؤكد من جديد بأنني أنتظر أن تتخذ الحكومتان إجراءات للتحقيق في مقتل حفظة السلام التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في عام ٢٠١٢ وتقديم القتلة إلى العدالة.

٨١ - ونظرا لأهمية المهام التي يجب إنجازها لإنهاء عملية نقل المسؤوليات الأمنية بنجاح من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى السلطات الليبرية بأسلوب يتسم بالمسؤولية ويخفف إلى أقصى حد ممكن من خطر انحسار المكاسب التي تحققت بشق النفس منذ نهاية الحرب الأهلية، أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة عام واحد، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وحيث إن الحكومة ستأخذ على عاتقها المسؤولية الكاملة عن مهمتَيّ تحقيق الأمن وبسط الاستقرار،

بما في ذلك مهمة حماية المدنيين، فور الانتهاء من عملية نقل المسؤوليات الأمنية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، فإنني أوصي أيضاً بالخفض التدريجي لقوام الأفراد النظاميين في البعثة على النحو المبيّن بالتفصيل في الفقرات ٥٨ و ٦٠ و ٦١ أعلاه، بحيث يبلغ القوام المأذون به ٢٤٠ ١ من الأفراد العسكريين و ٦٠٦ من أفراد الشرطة بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وسيكون على الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا أن تركّز بشكل رئيسي على حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها، وأن تظل متأهبة لاستخدامها كقدرة استجابة سريعة يمكن أن تستعين بها أجهزة الأمن الليبرية في حالة حدوث تدهور أمني خطير، إلى حين انسحاب البعثة. وإضافة إلى ذلك، فإن قوة الرد السريع المنشأة في إطار عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بموجب القرار ٢١٦٢ (٢٠١٤) سوف تقدم الدعم، عند الاقتضاء، دون الإخلال بمسؤوليتها الأساسية المتمثلة في تنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وفي الوقت نفسه، سيتواصل دمج الوجود المدني لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا على النحو المبين بالتفصيل في الفقرة ٦٣.

٨٢ - وينبغي أن يشكل انتهاء عملية نقل المسؤوليات الأمنية نقطة انطلاق لإعادة تصوّر عمل الأمم المتحدة في ليبريا. ولذا فإنني أنوي أن أقدم بعد اختتام العملية الانتقالية تقريراً يتضمن توصيات بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وخيارات محتملة لخلافتها، مع مراعاة أداء أجهزة الأمن الليبرية والحالة في البلد. ومع ذلك، على النحو المذكور في تقريري المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ (S/2014/598)، ستحتاج ليبريا إلى دعم طويل الأجل لإدامة مؤسساتها وإضفاء الطابع المهني عليها وتطوير هياكلها الأساسية، وينبغي لها أن تسارع إلى بحث الخيارات المتاحة لعقد شراكات ثنائية أو إقليمية في إطار التحضير لانسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

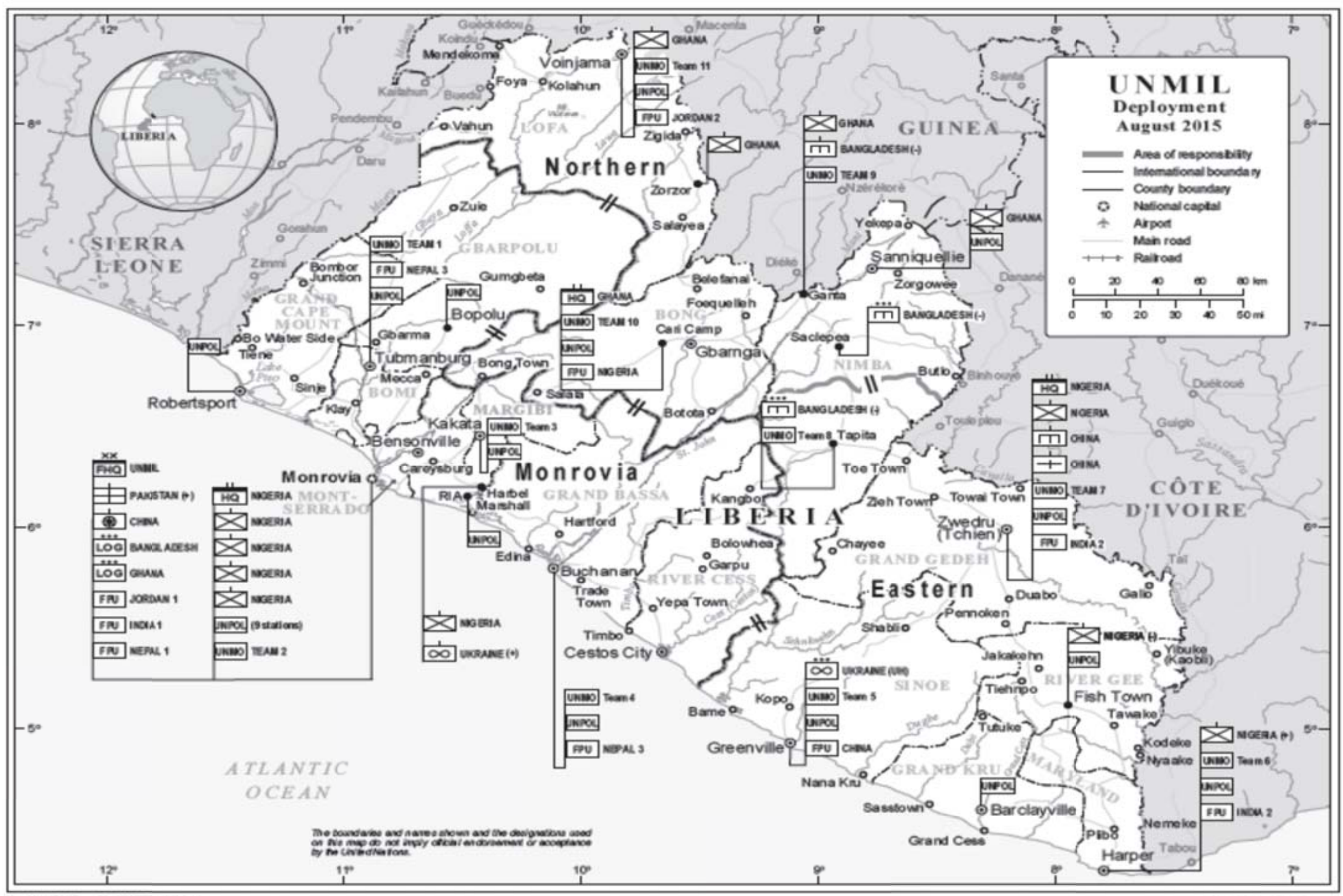
٨٣ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لكارين لاندغرن على عملها بصفة ممثلتي الخاصة إلى ليبريا، ولأنطونيو فيجيلانتي الذي تولى، منذ مغادرتها، مهام المنصب بصفة موظف مسؤول بالوكالة. وأود كذلك أن أشكر جميع الأفراد المدنيين والأفراد النظاميين التابعين للأمم المتحدة على تفانيهم من أجل السلام في ليبريا، وأشكر كذلك البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والمنظمات الإقليمية الأخرى، والشركاء ضمن الأطر المتعددة الأطراف والثنائية الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين لما يقدمونه من دعم متواصل لتوطيد السلام في ليبريا.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في ليبريا: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١ آب/أغسطس ٢٠١٥

البلد	العنصر العسكري: المراقبون العسكريون	العنصر العسكري: ضباط الأركان	العنصر العسكري: القوات	العنصر العسكري: المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	أفراد الشرطة
الأرجنتين	صفر	صفر	صفر	صفر		٩
بنغلاديش	٩	٨	٥٠٨	٥٢٥		٢٠
بنن	٢	١	صفر	٣		صفر
بوتان	صفر	صفر	صفر	صفر		٦
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٢	١	صفر	٣		صفر
البوسنة والهرسك	صفر	صفر	صفر	صفر		٧
البرازيل	٢	٢	صفر	٤		صفر
بلغاريا	٢	صفر	صفر	٢		صفر
الصين	٢	٦	٥٥٨	٥٦٦	١٤٠	٤
الدانمرك	٣	٢	صفر	٥		صفر
إكوادور	٢	١	صفر	٣		صفر
مصر	٨	صفر	صفر	٨		٤
إثيوبيا	١١	٦	صفر	١٧		صفر
فيجي	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر
فنلندا	صفر	١	صفر	١		صفر
فرنسا	صفر	١	صفر	١		صفر
غامبيا	٢	صفر	صفر	٢		٨
ألمانيا	٢	صفر	صفر	٢		٥
غانا	١٣	٨	٨١٤	٨٣٥		٣٠
الهند	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٤٤	١٢
الأردن	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٣٢	١٦
كينيا	صفر	صفر	صفر	صفر		٢٥
قيرغيزستان	٣	صفر	صفر	٣		٣
ليتوانيا	صفر	صفر	صفر	صفر		١
ماليزيا	٦	١	صفر	٧		صفر
ناميبيا	١	٣	صفر	٤		٩

البلد	العنصر العسكري: المراقبون العسكريون	العنصر العسكري: ضباط الأركان	العنصر العسكري: القوات	العنصر العسكري: المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	أفراد الشرطة
نيبال	٢	٣	١٥	٢٠	٢٥٩	٢٦
النيجر	٢	صفر	صفر	٢		صفر
نيجيريا	١٠	٧	١ ٣٧٢	١ ٣٨٩	١٢٠	٣٥
النرويج	صفر	صفر	صفر	صفر		٢٠
باكستان	٩	٩	١٢١	١٣٩		صفر
باراغواي	١	١	صفر	٢		صفر
بولندا	٢	صفر	صفر	٢		٣
جمهورية كوريا	١	١	صفر	٢		٣
جمهورية مولدوفا	١	صفر	صفر	١		صفر
رومانيا	٢	صفر	صفر	٢		٢
الاتحاد الروسي	٣	صفر	صفر	٣		٥
رواندا	صفر	صفر	صفر	صفر		٣
صربيا	٥	صفر	صفر	٥		٢
سري لانكا	صفر	صفر	صفر	صفر		١٩
السويد	صفر	صفر	صفر	صفر		١٤
سويسرا	صفر	صفر	صفر	صفر		١
تايلند	صفر	صفر	صفر	صفر		٢
توغو	٢	١	صفر	٣		صفر
تركيا	صفر	صفر	صفر	صفر		٩
أوغندا	صفر	صفر	صفر	صفر		٩
أوكرانيا	٢	٢	١٧٤	١٧٨		١٨
الولايات المتحدة الأمريكية	٤	٤	صفر	٨		٢
أوروغواي	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر
اليمن	صفر	١	صفر	١		٩
زامبيا	٢	صفر	صفر	٢		٢٢
زمبابوي	٣	صفر	صفر	٣		٣٠
المجموع	**١٢١**	**٧٠**	**٣ ٥٦٢**	**٣ ٧٥٣**	**٩٩٥**	**٣٩٤**


UNMIL
Deployment
August 2015
Area of responsibility
International boundary
County boundary
National capital
Airport
Main road
Railroad
0 20 40 60 80 km
0 10 20 30 40 50 mi
GUINEA
SIERRA LEONE
CÔTE D'IVOIRE
LIBERIA
ATLANTIC OCEAN
Northern
Monrovia
Eastern
LOFA
GBARPOLU
GRAND CAPE MOUNT
BOMI
BONG
NIMBA
MARGIBI
MONTSERRADO
GRAND BASSA
RIVER CESS
GRAND GEDEH
SINOE
RIVER GEE
GRAND KRU
MARYLAND
Voinjama
Kolahun
Foya
Vahun
Zigida
Zorzor
Salayea
Zuie
Bomber Junction
Gumgbeta
Bopolu
Gbarma
Tubmanburg
Bong Town
Mecca
Sinje
Klay
Bo Water Side
Tiene
Robertsport
Kakata
Bensonville
Careysburg
Monrovia
RIA
Harbel
Marshall
Hartford
Edina
Buchanan
Trade Town
Timbo
Cestos City
Yepa Town
Salala
Totota
Cari Camp
Gbarnga
Belefanai
Foequelleh
Ganta
Saclepea
Sanniquellie
Yekepa
Zorgowee
Butlo
Tapita
Toe Town
Kangbor
Bolowhea
Garpu
Chayee
Zieh Town
Towai Town
Zwedru (Tchien)
Duabo
Gallo
Pennoken
Shabli
Jakakehn
Tiehnpo
Fish Town
Tawake
Yibuke (Kaobli)
Kodeke
Nyaako
Nemeke
Pleebo
Harper
Barclayville
Grand Cess
Sasstown
Nana Kru
Greenville
Kopo
Bame
Tutuke
FHQ UNMIL
PAKISTAN (+)
CHINA
LOG BANGLADESH
LOG GHANA
FPU JORDAN 1
FPU INDIA 1
FPU NEPAL 1
HQ NIGERIA
NIGERIA
UNPOL (9 stations)
UNMO TEAM 2
UKRAINE (+)
UNMO TEAM 1
FPU NEPAL 3
UNMO Team 11
FPU JORDAN 2
GHANA
BANGLADESH (-)
UNMO TEAM 9
HQ GHANA
UNMO TEAM 10
FPU NIGERIA
UNMO Team 3
UNMO Team 8
UNMO TEAM 7
FPU INDIA 2
NIGERIA (-)
UKRAINE (UH)
UNMO Team 5
FPU CHINA
UNMO Team 4
FPU NEPAL 3
NIGERIA (+)
UNMO Team 6
FPU INDIA 2
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4211 Rev. 39 UNITED NATIONS
August 2015
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)